http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1430) السنة السادسة - الاثنين (9) شباط 2009

شكلت بخطها العام نهج العمليات للانتخابات المقبلة

مصادر لـ(المدى): ائتلافات الكتل الفائزة تسوق نتائج الاقتراع بعيدا عن انتقائية الناخبين

بغداد / المدى

لم يكن في حسبان علاء الظالمي ان تسفر احداث مابعد انتخابات مجالس المحافظات عن جملة تحالفات سياسية خلطت اوراق واحلام الناخبين باختيار شخوص زكتهم تجربتهم في العمل الحكومي ورسخت في محتواها العام فهم واستيعاب المرشحين "للعبة الانتخابات" في العراق.

فيما اكد مراقبون للوضع السياسي لـ (المدى) ان هذا الاسلوب سيتم اعتماده من قبل القوائم السياسية الكبيرة والصغيرة في التجارب الانتخابية القادمة.

وتزامنت تصريحات الفائزين بالنسب الكبيرة من اصوات الناخبين بعقد الائتلافات مع قوائم اخرى لاحكام يد القوائم الفائزة على مقاعد مجالس المحافظات، الامر الذي ادخل انتقائية المواطنين تجاه مرشحيهم في دوامة "المصلحة السياسية" واثار امتعاض شريحة كبيرة من الناخبين من جراء تجاهل اختيارهم.

وفي غضون ذلك، توالت الاتهامات من قبل بعض المرشحين والنواب الى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بعدم الحيادية والاعتراض من قبل بعض القوائم على النتائج الاولية التي اعلنتها، مرجحة ان يرافق اعلان النتائج النهائية لانتخابات مجالس المحافظات الى حدوث اعمال عنف مرجعة اسبابها الى "عمليات تزوير" شابت فرز الاصوات.

وقال علاء الظالمي (محلل سياسي): ان انتخابات مجالس المحافظات عبرت عن توجه الشارع العراقي وانتقائية الناخبين في اختيار مرشحين عبرت تجربتهم الحكومية عن توجههم العام في خدمة المواطن ودخول القوائم الفائزة في تحالفات سياسية مع احزاب وكتل سياسية اخرى يؤكد فكرة تجزئة القوائم الانتخابية لغرض جمع اكبر عدد من الاصوات ومن ثم اعادة الوضع الى ما هو عليه، مشيرا الى ان المؤتلفين تذرعوا بأن التحالفات بين الكتل والاحزاب تمثل صورة جديدة للوعي السياسي لهذه الاحزاب والذي يصب في خدمة المشروع العراقي لبناء اسس حقيقية للشراكات السياسية التي من شأنها ان تتخطى الصعاب وترتقي بالواقع الخدمي في المحافظات.

واعلنت مصادر مطلعة لـ "المدى" ان المناقشات الجارية الان بين الكتل الفائزة تسعى لايجاد تحالفات تحافظ على تواجد بعض الكتل التي فقدت جانبا من قاعدتها الشعبية في الانتخابات الاخيرة. فيما توقع مرشح تجمع المشروع الوطني العراقي الشيخ باسم السامرائي في ديالى، أن يؤدي إعلان نتائج الانتخابات من قبل مفوضية الانتخابات إلى حدوث أعمال عنف بسبب اعتراض البعض على "عمليات التزوير".

وأوضح السامرائي بحسب (اصوات العراق) "اتوقع حدوث اعمال مسلحة داخل اغلب مناطق ديالى وتراجع الوضع الامني بسبب عمليات التزوير التي شهدتها بعض المراكز الانتخابية، وخاصة في قضاء خانقين". مضيفا أن "تجمع المشروع الوطني سيلجأ للمحاكم الدولية للطعن في نتائج الانتخابات بعد حصوله على الترتيب الثالث رغم البيانات المقدمة من مراقبينا التي تؤكد حصد اعداد كبيرة من اصوات الناخبين".

من جانبه، قال مدير مكتب مفوضية الانتخابات في ديالى إن "تقديم الشكاوى الرسمية وفق الطرق القانونية من قبل الكيانات المعترضة على النتائج افضل بكثير من خلق حالات الفوضى اوعمليات العنف".

وأوضح عامر لطيف آل يحيى أن "الكتل السياسية قدمت ٥٦ شكوى رسمية الى مكتب ديالى وسيتم النظر فيها من قبل المكتب الرئيسي للمفوضية في العاصمة بغداد".

يذكر أن تجمع المشروع الوطني يضم ٢٩ عضوا بينهم سبعة نساء ويترأسه النائب صالح المطلك.

من جهته، اتهم عضو مجلس النواب طه الدرع من كتلة الائتلاف العراقي الموحد مكتب المفوضية العليا للانتخابات في ديالى بعدم الحيادية في عمله. مبينا ان مكتب المفوضية بالمحافظة لم يكن جادا في التعامل مع المواطنين وان المكتب مسيطر عليه من قبل اشخاص معروفين بالولاء لحزب معين. مؤكدا ان عملية التصويت في بعقوبة والتي من المفترض ان تضم اسماء العوائل المهجرة كانت لغير العوائل المهجرة خصوصا في مدن الكاطون والمفرك وحي المعلمين والتحرير. وطالب الدرع التدقيق بعمليات الفرز وارسال لجنة تحقيقية من بغداد لاعادة فرز الاسماء.

وفي ذات السياق، أعلن رئيس قائمة عشائر الأنبار حميد الهايس التوصل إلى اتفاق على تشكيل كتلة معارضة داخل مجلس محافظة الأنبار الجديد. مؤكدا انه تم الاتفاق على تشكيل كتلة المعارضة داخل مجلس المحافظة لمراقبة عمل المجلس فقط. مضيفا الكيانات الداخلة في تكتل المعارضة هم حركة العدالة الوطنية، وتجمع الوحدة الوطنية، وقائمة عشائر العراق. وجدد الهايس الطعن بنزاهة الانتخابات في الأنبار، موضحا بان النتائج الانتخابية ليست حقيقية.

فيما أبدى مرشحان عن قائمتين انتخابيتين مختلفتين اعتراضهما على نتيجة انتخابات مجلس محافظة الأنبار التي وصفاها بغير المرضية، فيما عدّ مرشح عن قائمة فازت بأعلى نسبة من الأصوات النتائج "توافقية".

وقال المحامي سعدون عبيد مرشح القائمة العراقية وفق (اصوات العراق) إن "النتائج غير مرضية للقائمة العراقية في مدينة الفلوجة، فبحسب الاحصائيات القائمة كانت الاولى، ولكن بعد اعلان النتيجة كنا متفاجئين بضعف النتيجة وقدمنا اعتراضا الى المفوضية بخصوص النتيجة غير المرضية ابدا".

واضاف "سوف يكون هناك تحالف مع بعض الكتل المؤمنة بتغيير الخريطة العراقية وتغيير الدستور وكل من يسعى لخدمة العراق لا مصالحه الشخصية".

وتقاسمت الكتل الرئيسية الثلاث في محافظة الانبار، مراكز الصدارة بفارق قليل فيما بينها بانتخابات مجالس المحافظات التي اعلنت الخميس الماضي، اذ فازت قائمة تجمع المشروع العراقي الوطني بالمرتبة الاولى، تلتها كل من تحالف صحوة العراق والمستقلين الوطني، وتحالف المثقفين والعشائر.

واعلنت المفوضية العليا للانتخابات نتائج ٩٠٪ من الاصوات في مؤتمر صحفي الخميس الماضي حيث حاز تجمع المشروع العراقي الوطني ١٧.٦٪ فيما حصل تحالف صحوة العراق والمستقلين الوطني على ١٧.١٪، ثم تحالف المثقفين والعشائر للتنمية ١٦,٩٪، فالحركة الوطنية للاصلاح والتنمية (الحل) ٧.٨٪، ثم القائمة العراقية بنسبة ٦,٦٪.من جهته، قال الشيخ ماهر يونس احد مرشحي قائمة الحل "وردتنا معلومات تفيد بتدخل احد الكيانات السياسية بعمل المفوضية، وكنا نؤمن بأن قائمة الحل هي الاولى، ولو قدمت المفوضية في الانبار اداء افضل ومحايدا لكانت النتيجة مغايرة لما هي عليه الآن ولكانت قائمتنا الاولى في المحافظة".

واضاف يونس "نأمل من مجلس المحافظة الجديد أن يهتم لأمر العراق وما تعانيه الانبار من دمار وانقطاع في الجانب الخدمي، وان يبتعد عن الصراعات السياسية".

فيما قال المحامي جاسم بديوي احد مرشحي المشروع الوطني لصالح المطلك إن "النتائج توافقية ونأمل من بقية الاحزاب ان تكون مقتنعة ولعدة اسباب، اولها عدم قبول الكثير من الناس للحركة الدينية في المدينة وقبول الحركات العلمانية التي كان لها حضور في الساحة".

واضاف "اما التحالفات بين الكتل والاحزاب فهذه صورة جيدة للوعي السياسي لهذه الاحزاب، ويجب وان تصب في خدمة المشروع العراقي لبناء اسس حقيقية لتخطي الصعاب والارتقاء بالمحافظة".

وفي واسط، اعلنت القائمة العراقية الوطنية عن رفضها لآلية ادارة الانتخابات المحلية الاخيرة. مشيرة في بيان لها تلقت (المدى) نسخة منه الى ان الكثير مما وصفتها بعمليات التلاعب المقصود والالتفاف المبرمج على ارداة الناخبين من انصار القائمة وخاصة في مرحلة التصويت الخاص رافقت هذه الانتخابات .لافتة الى ان عددا كبيرا من افراد قوات الامن والناخبين المدنيين لم يتمكنوا من المشاركة بسبب الاجراءات الروتينية للمفوضية التي تدفع باتجاه عدم مشاركة الاغلبية وحرمانها من حقها المشروع في اختيار من يمثلها في الحكومة المحلية القادمة.

فيما أكد تقرير لشبكة عين العراق الخاص بمراقبة انتخابات مجالس المحافظات أن الخروقات التي شهدتها عملية الاقتراع قد تتسبب بإلغاء النتائج في عدد من محطات الاقتراع.

وقال رئيس الهيئة الإدارية للشبكة مهند الكناني بحسب "راديو سوا" عقب اعلان نتائج المراقبة ان "هناك نسبة من المحطات سوف تتأثر بهذه النتائج، ومن الممكن أن تلغى تلك المحطات. سوف نرفع التقرير كما هو بالاسم واسم المحطة واسم الكيان السياسي الذي خرق أو الموظف الذي قام بالخرق".

وفي الوقت الذي لم يعلن فيه الكناني عن المحافظات والمحطات التي ستصنف الشكاوى الخاصة بها ضمن ما يصطلح عليها بالشكاوى الحمراء التي تقتضي إجراءات إلغاء النتائج، إلا أنه بين أن نتائج بعض المحطات سيؤثر على النتائج الأولية التي أعلنت عنها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

وأضاف "هذه العملية الانتخابية تتأثر بالصوت الواحد وتختلف عن الانتخابات النيابية السابقة التي لم تكن تؤثر بشكل كبير على المقعد النيابي. ولكن هذه النتائج وهذه النتائج بعض المحطات سيؤثر على نتائج الكيانات السياسية التي لم تتسبب بالخرق، وهناك مآخذ إجرائي يتمثل في حاله ثبوت خرق معين كبير في المحطة الانتخابية يصار إلى إلغاء تلك المحطة بأكملها، هذا الخرق سوف يؤثر على الكيان السياسي الذي لم يكن مساهما في ذلك الخرق".وأثنى الكناني على أداء المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، محملا مجلس النواب مسؤولية الاخفاقات المحدودة التي رافقت الانتخابات، والناتجة عن تأخره بإقرار قانون الانتخابات قائلا: "يتحمل البرلمان بشكل ما في إخفاقه بعدم تشريع القانون وعدم احترامه للوقت في إجراء الانتخابات بموعدها، تلاه إخفاق من قبل المفوضية. هذا الإخفاق ممكن أن يكون مسببا أو معلنا بكون الفترة قصيرة جدا. فالعملية كانت جيدة ونجاحات المفوضية التي حققتها بهذا الوقت، الوقت القياسي الخارق فعلا، باعتبار الوقت غير طبيعي لإنجاح العملية بعموم العراق، وخاصة المناطق التي لم تشارك بالانتخابات".

بالرغم من أن نتائجها خالفت التوقعات

النخب البصرية تصوت «للأكفاء» بعيداً عن التحزبات الضيقة

بغداد/ المدى

اتفق عدد من النخب السياسية والثقافية في البصرة على أن انتخابات مجالس المحافظات أفرزت وعيا ما زال يتبلور عند أهالي البصرة وعموم العراق، يتمثل في أن الناخبين خرجوا من دائرة الاستقطاب الطائفي في اختياراتهم باتجاه البحث عمن يقدم لهم الخدمات.

وبرغم إقرارهم بأحقية الفائزين بهذه الانتخابات، إلا ان بعض نتائج الكيانات السياسية جاءت مخالفة لتوقعات بعضهم، وصارت حديث الشارع والمقاهي ودخلت كموضوع جدلي في تلك المدينة الجنوبية الكبيرة التي يرى بعض أبنائها أنها تقدمت خطوة باتجاه الارتقاء لسلم الديمقراطية.

وبحسب إعلان المفوضية العليا النتائج الاولية للانتخابات المحلية في المحافظات، الخميس الماضي حصلت قائمة شهيد المحراب التابعة للمجلس الاعلى في البصرة على ١١,٦٪، وقائمة حزب الفضيلة على نسبة ٣,٢٪ ومثلها القائمة العراقية الوطنية والتي يمثلها اياد علاوي، مقابل حيازة قائمة ائتلاف دولة القانون التي يقودها رئيس الوزراء نوري المالكي على المرتبة الاولى بنسبة ٣٧٪، وهو ما شكّل نوعا من المفاجأة لحجم التوقعات والدعايات الانتخابية التي قامت بها تلك الكيانات.

المحلل السياسي صفاء الغانم يرى ان اتجاها جديدا مغايراً قد برز في المجتمع يدعو الى نبذ الطائفية والطائفية السياسية في ضوء النتائج الاخيرة المعلنة من قبل المفوضية.

ويقول "ان مطالب المواطنين جاءت هذه المرة بعيدة عن الاحزاب والكيانات لتطالب بتوفير الخدمات للمواطنين ومكافحة البطالة، وبالتالي تعزيز القناعة لديهم بأن المشهد لم يعد حكرا على من يسوقون انفسهم تحت طائلة الدين او المذهب".

ويضيف "بالرغم من القناعة الهشة للناخب البصري في المشاركة بالانتخابات، الا انه صوّت لصالح أصحاب الانجازات الملموسة بعيدا عن الشعارات البراقة التى تخاطب الحس الطائفي والفئوي الضيق وكأن البلاد غابة لا دولة قانون".

ويعتبر الغانم ان الحافز في التصويت لصالح قائمة بحد ذاتها مرده مشروع حقيقي واثبات قدرتها على تحقيق الامن وتوفير الخدمات عبر متابعته المباشرة لمجلس محافظة البصرة".

ويخلص الغانم إلى أن "المجلس الجديد سيدعم توجه الحكومة بتعزيز الجانب الخدمي "ولن يبقي الباب مفتوحا امام محاولات جعل البصرة إقليما فيدراليا".

الإعلامي ناظم الجابري يرى ان تشكيلة المجلس الجديد وفق معطيات النتائج الاخيرة "أفضل من السابق الى حد ما"، وهو يعتقد ان وصول بعض الاعضاء الجدد من شأنه ان ينعكس ايجابيا على أداء المجلس الجديد المنتخب.

ويرى الفنان ياسين الناصر أن فوز قائمة بعينها بالحصة الأكبر من مقاعد مجالس المحافظات "دليل واضح وقطعي على ان العراقيين اتفقوا هذه المرة في كل أرجاء البلاد على اختيار القانون بوصفه فضاء للحياة المقبلة".ويضيف "ان التجربة السابقة في اختيار القوائم الدينية او الطائفية على اختلافها كان درسا بليغا في خوض تجربة من اهم التجارب الإنسانية في فهم علاقة الدين بالدولة".

الشاعر عبد السادة البصري يرى ان العملية الانتخابية لمجالس المحافظات "أفرزت وعيا جديدا بحيث استطاع الناخب العراقي ان يحدد من يريد ومن هو غير فاعل".

وهو يعتقد ان الانتخابات "جرت بصورة ديمقراطية ونزيهة والنتائج التي ظهرت أثبتت قدرة الناخب العراقي على الفرز في كيفية التعامل مع السياسيين او مع من يريدهم ان يخدموه في المجالات الخدمية والمجالات الأخرى".

عبد الكريم الاسدي، وهو كاتب وصحفي، يتفق مع البصري ويقول إن "وعيا مغايرا افرزته هذه المرحلة تبلور مع الانتخابات التي جرت تمثل في حق المواطنين للبحث عمن يحقق لهم المكاسب والانجازات".

ويضيف أن بعض العراقيين "وجدوا ضالتهم في قائمة ما يعتقدون انها ستفلح في تحقيق ما يصبون اليه خصوصا في مجال الأمن لذلك اتجهوا هذا الاتجاه".

الإعلامي علي الساري لا يخفي تفاؤله بالنتائج الاخيرة لانتخابات مجالس المحافظات في البصرة، لأسباب عديدة يرى أن من بينها "موضوعية تلك الانتخابات ونزاهتها". وهو يشير الى ان المواطن البصري اختار ممثليه في مجلس المحافظة "بوضوح دون اية تأثيرات".

ويعتقد ان هذه الانتخابات ستؤثر على مستقبل العراق السياسي، ويوضح "ان الانتخابات القادمة ستكون بعد ستة أشهر تقريبا للفروع والأقضية وبعد سنة ستكون للبرلمان وبالتالي سيكون لنتائج الانتخابات تأثير كبير على مستقبل العراق السياسي والاقتصادي".

أكد الإبقاء على قوة للتدريب والحماية ومكافحة الإرهاب

البنتاغون يؤيد انسحاباً أبطأ لقواته من العراق

بغداد/ المدى

قال مسؤولون ان المخططين العسكريين الأمريكيين وضعوا ثلاثة خيارات للسماح للرئيس باراك اوباما بسحب القوات الامريكية المقاتلة من العراق وان كبار القادة العسكريين يؤيدون الخيار الأبطأ من بين الخيارات الثلاثة. لكن أوباما اكد انه اتفق مع الساسة الامريكان، في حال انسحاب جميع القوات المقاتلة من العراق فسيبقي على قوة مهمتها تدريب قوات الامن المحلية وحماية الدبلوماسيين الامريكيين والقيام بمهام مكافحة الارهاب.

وقال المسؤولون ان الجداول الزمنية الجاري بحثها هي ١٦ شهرا وهو الذي اقترحه أوباما وكان محور حملته الرئاسية و١٩ شهرا و٢٣ شهرا. فيما اشار مسؤول آخر الى ان»التركيز ينصب على تلك الخيارات الثلاثة.»

وفي غضون ذلك اكد مسؤول دفاعي أمريكي ان الجنرالين راي اوديرنو قائد القوات الأمريكية في العراق وديفيد بتريوس قائد القيادة المركزية الأمريكية يؤيدان خيار الثلاثة والعشرين شهرا.

وأضاف المسؤول «قال اوديرنو وبتريوس اننا نحتاج في الواقع الى ٢٣ شهرا للقيام بهذا دون ان نعرض المكاسب الأمنية التي حققناها للخطر.»

وشدد المسؤولان اللذان تحدثا شريطة عدم الافصاح عن هويتهما بسبب حساسية المسألة انهما لا يعتقدان ان هذه الخيارات طرحت على أوباما حتى الآن.

وكان أوباما جعل من معارضته للحرب في العراق احدى البنود الاساسية لبرنامجه الانتخابي.

مقترحاً سحب جميع القوات الامريكية المقاتلة من العراق خلال الستة عشر شهرا الاولى من تولي ادارته السلطة. لكنه تعهد ايضا بالاستماع الى نصيحة القادة العسكريين.

ولفت أوباما الى ان الحرب في افغانستان يجب ان تحتل الاولوية بالنسبة للجيش الامريكي ووعد بتعزيز القوات الامريكية المنتشرة هناك والبالغ قوامها ٣٦ الف جندي والتي تقاتل تمردا متصاعدا.

وتنشر الولايات المتحدة نحو ١٤٤ الف جندي في العراق الذي شهد تراجعا كبيرا في أعمال العنف خلال العام والنصف العام الماضيين في اعقاب سنوات من العنف الذي دفع بالعراق الى حافة حرب أهلية شاملة.

وحذر القادة العسكريون الامريكيون مرارا من سحب القوات من العراق بسرعة كبيرة انطلاقاً من كون الامن فيه ما يزال هشا.

وهَوَن مسؤول كبير بالبيت الابيض من اي اختلافات بين الرئيس والقادة العسكريين.

وقال المسؤول «كانت هناك سجالات طيبة في عملية منطقية جدا مما سمح للرئيس للاستماع الى قادة وقوات من جميع المستويات.»

واضاف المسؤول «الحقيقة انهم يتقاربون في الرأي بشأن القوات والحاجة الى وضع استراتيجية دبلوماسية وسياسية لإنهاء الحرب في العراق وتخفيف العبء عن الجنود وعائلاتهم.»

ولكن أوباما اكد انه حتى في حالة انسحاب جميع القوات التي تسمى بالمقاتلة من العراق فسوف تظل هناك قوة لتدريب أفراد الأمن العراقيين وحماية الدبلوماسيين الامريكيين والقيام بمهام لمكافحة الارهاب.ويقول مسؤولون عسكريون ومحللون ان من المرجح ان تتألف هذه القوة من عشرات الآلاف من الجنود.

وبموجب اتفاقية جرى توقيعها بين واشنطن وبغداد العام الماضي مع تأهب ادارة بوش للرحيل عن السلطة فانه يتعين سحب جميع القوات الامريكية من العراق بحلول نهاية عام ٢٠١١.

غير ان المسؤولين الأمريكيين أثاروا احتمال بقاء القوات الأمريكية لفترة أطول بموافقة السلطات العراقية لدعم قواتها الامنية بالبلاد.

وفي ذات السياق قدمت المجموعة الصحافية الأميركية للبيت الأبيض تقييماً للمخاطر المرتبطة بانسحاب يتم في غضون ١٦ شهرا، و١٩ شهرا، و٢٣ شهرا.

وكان أوباما قد حذر في نهاية (كانون الثاني)، بعد أول اجتماع له في البنتاغون مع القادة العسكريين، من أنه سوف يتخذ (قرارات صعبة) تتعلق بالحرب في أفغانستان والعراق.

وفي الأسبوع الأول له في البيت الأبيض، طلب أوباما من قادته العسكريين الكبار وضع خطط لانسحاب عسكري (مسؤول) من العراق، حيث ينتشر حاليا ١٤٢ ألف جندي أميركي هناك. ويخشى القادة العسكريون الأميركيون في العراق أن يؤدي انسحاب متسرع إلى تهديد المكاسب الأمنية التي أنجزت.

من جهته قال وزير الدفاع الأميركي روبرت غيتس (إن الانسحاب في غضون ١٦ شهرا هو من بين عدة خيارات) يجرى تقييمها، محذرا من تراجع محتمل للأوضاع في العراق.

وقال غيتس، بعدما التقى أوباما في نهاية (كانون الثاني) «أظن أن من واجبنا أن نعرض على الرئيس سلسلة من الخيارات، والمخاطر التي ترافق كل خيار. وهو سيتخذ القرار». وقالت المجموعة الصحافية الأميركية «ماك كلاتشي»: «إن أوباما سيعلن استراتيجيته في العراق على الأرجح في منتصف (آذار)».